مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1766- 1782

أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل الأزمات السياسية دراسة حالة اليمن

food security situation in the Arab world in light of political crises, a case study of Yemen

بلال خزار [*1]، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، khezzar.bi@gmail.com

كمال حوشين[2]، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، houchinek@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/04/26 تاريخ قبول المقال: 2021/06/03 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

لا يزال اليمن يعاني من تبعات الحرب الأهلية رغم الجهود المبذولة من طرف بعض المنظمات الدولية لتخفيف حدتها، لذلك سنحاول في هذا البحث دراسة أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية بشكل عام وأوضاع الأمن الغذائي في اليمن في ظل الأزمة السياسية بشكل خاص، ولذلك فقد تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض العناصر التالية:

- التعرف على الأزمات السياسية على الساحة الدولية والعربية؛
- تحديد الوضع الغذائي في الدول العربية؛
- تقييم نتائج الوضعية الغذائية في اليمن جراء الأزمة السياسية؛

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الصراع، الأزمة السياسية، انعدام الأمن الغذائي

Abstract:

Yemen is still suffering from the civil war consequences, despite the efforts exerted by some international organizations to mitigate it. Therefore, we will attempt to study the food security situation in the Arab countries in general and the food security situation in Yemen in light of the political crisis in particular. This paper reviews the following items:

- Identify the political crises in the international and Arab area;
- Determining the nutritional status of Arab countries;
- Evaluation of the nutritional situation results in Yemen due to the political crisis;

Key words: Food security, Conflict,The political crisis, Food insecurity.

[*] بلال خزار

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1766- 1782

المقدمة:

لا يمكن أن يمر يوما في حياة الناس إلا ويشاهدون فيه سقوط قتلى نتيجة الصراع القائم على الساحة الدولية بشكل عام وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، فالساحة الدولية تشهد بروز قوى جديدة وتراجع أخرى وذلك لعدة أسباب من بينها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتأثيرها على اقتصادات كثير من الدول ما غير موازين القوى في العالم، كبروز الصين وروسيا منافس للولايات المتحدة الأمريكية الذي أجج الصراع على ثروات الدول الضعيفة ومن بينها الدول العربية، فروسيا تحاول أن تعيد أمجاد الاتحاد السوفييتي على حساب سوريا التي غذي فيها الصراع الطائفي،ولا تزال بعض الدول العربية تعاني من هذا الصراع الطائفي وتسعى الدول العظمى جاهدة للسيطرة على ثرواتها.

لكن المتأمل لما يبث على التلفزيونات والصحف الصادرة سواء الدولية أو العربية هو الصور المأسوية للقتلى وبث البرامج التي تؤجج الصراع الطائفي دون التركيز عن الوضع الغذائي الذي تشهده تلك الدول نتيجة هذا الصراع وكأن ذلك ليس مهم، كذلك إذا نظرنا إلى عمل المنظمات التي تسهر على نشر السلام في العالم وتحقيق الأمن الغذائي وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة الفاو التابعة لها نرى بأنها تقف وقفة المتفرج على الوضع وحتى وإن تحركت تلك المنظمات فلا حلول حقيقية للأزمة التي تمر بها تلك الدول التي تعاني جراء هذا الصراع الطائفي.

الإطار المنهجي للبحث:

مشكلة البحث: نظرا لأهمية الغذاء بشكل خاص في حياة شعوب الدول التي تعاني من الأزمات السياسية وعلى رأسها اليمن التي تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول للوضع الذي تمر به، كان لابد لنا منطرح التساؤل التالي:

ما تأثير الأزمة السياسية على الوضع الغذائي في اليمن؟

الهدف من البحث: في دراستنا هذه نسعى جاهدين للبحث عن الوضعية الغذائية الحقيقية التي يعيشها المواطن اليمني جراء الصراع الطائفي وما هي السياسات التي تتبعها اليمن لتوفير الغذاء لمواطنيها في ظل هذا الوضع.

المنهج المتبع: رغبة في تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال جمع البيانات وعرضها وتحليلها.

المبحث الأول: الأزمات السياسية والأمن الغذائي

هناك علاقة ترابط بين كل من الأزمات السياسية والأمن الغذائي حيث سنتناول في هذا المبحث معاني الأزمات السياسية ونماذج لبعضها سواء في العالم أم على المستوى العربي وعلاقة الأزمات السياسية بالأمن الغذائي:

المطلب الأول: تعريف الأزمة السياسية

الأزمة من بين المصطلحات التي كثر تداولها في السنوات الأخيرة نظرا للتحولات التي تشهدها الساحة الدولية والمحلية ولقد تعددت تعاريفها حسب نوعيتها ومستواها.

- الأزمة من الناحية السياسية: هناك نوعين:

- الأزمة الدولية " هي تسلسل تفاعلي بين حكومتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب"[1]وهذا حسب ما يعرفها جلن سندر وبول ديزينج
- أما الأزمة الداخلية " هي حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات"[2]

الأزمة من الناحية الاقتصادية فهي "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي"[3].

ويختلف تأثير الأزمة من دولة لأخرى حسب درجة السيطرة على الأحداث، وإبقاء الأحداث تحت السيطرة هو محور إدارة الأزمة ويختلف تعريف إدارة الأزمة من كاتب إلى آخر فنجد برهان غليون يعرفها " إدارة الأزمة هو فحص الاستراتيجيات المختلفة التي كانت متواجهة في الأزمة وبعدها، والاستراتيجيات تنطوي على تعيين الأطراف الأساسية المتصارعة، كما تعني الأهداف بكل طرف

[1] علي هلهول الرويلي، إدارة الأزمات استراتيجية المواجهة، جامعة نايف، السعودية ، ص:08

[2] المرجع نفسه، ص: 08.

[3] هلال، محمد عبد الغني: " مهارات إدارة الأزمات "، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ، 2004م، ص:51.

وإعداد الإدارة المناسبة لتحديد هذه الأهداف" ويعرفها وليامز بأنها " سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحدمن تفاقمها".[4]

وإذا درسنا التاريخ لوجدنا بأن البشرية مرت خلال القرن الماضي بعدة أزمات منها الأزمة السياسية بين النمسا وصربيا نتيجة اغتيال ولي العهد من طرف طالب صربي وبين فرنسا وألمانيا على الحدود والتي كانت سببا في نشوب الحرب والتي تطورت لتصبح فيما بعد حرب عالمية أولى وأزمة الخليج، الصراع العربي الإسرائيلي والتي لا يزال مستمر حتى يومنا هذا ولكن بمستوى أقل حدة عما كانت عليه في الماضي، أما من الناحية الاقتصادية فنجد على سبيل المثال لا الحصر أزمة الكساد الكبير 1929 وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء سنة 1970 والأزمة الغذائية 2007 والأزمة المالية 2008 وتطور هذه الأزمات ناتج عن سوء إدارته على المستوى الدولي وبالتالي كانت النتيجة قاسية على المجتمعات المتضررة.

المطلب الثاني: نماذج لبعض الأزمات الدولية في العصر الحالي

هناك عدة نماذج للأزمات برزت على الساحة الدولية في عصرنا الحالي يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا:الصراع الصيني الأمريكي

المتتبع لتاريخ العلاقات الصينية الأمريكية يلاحظ بأن الصراع بين هاتين الدولتين قديم وليس حديث، والذي يعود لفترة ما بعد حصول الصين على استقلالها وبالضبط خلال سنة 1950 عندما دارت الحرب بين الكوريتين والذي قامت فيه الولايات المتحدة بدعم كوريا الجنوبية على حساب الشمالية التي تلقت الدعم من طرف الصين، وفي هذه الأثناء قامت أمريكا وحلفائها بفرض حظر التجارة مع الصينيين، لتتوالى الأحداث والتطورات وتزداد الهوة اتساعا بينهما خلال الثمانينات عندما قامت أمريكا ببيع الأسلحة لتايوان، والإجراءات القاسية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين خلال عملية القمع التي قامت بها الحكومة الصينية ضد المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية خلال سنة 1989 ومن هذه الإجراءات:[5]

- حظر تصدير التكنولوجيا المتطورة ووقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية إليها؛
- حظر إرسال مبعوثين على مستوى عال للصين؛

[4] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، كتب عربية، ص ص: 31،33.

[5] أميمة علي طه، العلاقات الصينية–الأمريكية، مذكرة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2002،ص:66.

- تأكيد مشاركة الحكومة الأمريكية في القضايا الاقتصادية السياسية لهونج كونج؛

لكن ضغوط الشركات الأمريكية على حكومتهم والموافقة الصينية على العقوبات الأمريكية المطبقة على العراق أثناء ما عرف بحرب الخليج عجل بإلغاء تلك العقوبات.

ومع تزايد القوة العسكرية والاقتصادية وتزايد نفوذ الصين في قارة آسيا وإفريقيا تزايد الصراع بين الدولتين وأصبح ينذر بحرب بينهما الذي حذرت من نتائجها المنظمات والخبراء، ففي إفريقيا خلال الفترة 2000–2017 شهدت تقديم قروض للحكومات الإفريقية من طرف الحكومة والبنوك الصينية وتزايد التجارة الخارجية بين إفريقيا والصين بعد الأزمة المالية 2008 وتجاوز الاستثمارات الصينية المباشرة في قارة إفريقيا الاستثمارات الأمريكية المباشرة خلال سنة 2014 [6]

وأما في آسيا فتسعى الصين إلى الهيمنة على هذه السوق من خلال التحكم في صناعة الالكترونيات والسيارات والأسلحة وصناعة الطائرات وتصديرها لهذه الدول، وقد يقود تحقيق هذا الهدف كل من شركات بيدو وعلي بابا وتينسنت شركات القطع الالكترونية والهواتف المحمولة والتي تبلغ قيمته السوقية مجتمعة تريليون دولار وتعتبر من أكبر عشر في العالم، وتنافس كل من شركة جوجل وفيسبوك وأمازون، أما فيما يخص شركات الهواتف الذكية فتقودها كل من شركة هواوي وشركة شياوميوأبوبو والتي تنافس كل من سامسونج الكورية الجنوبية والأيفون الأمريكية.

هذا التهديد الاقتصادي للشركات الأمريكية في سوق جنوب شرق آسيا والتي تضم 620 مليون نسمة أجج الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصينية ولم تتوقف الصين عند هذا الحد بل غزت سلعها الأسواق الأمريكية ذاتها وزادت استثماراتها الأجنبية في أمريكا خلال سنة 2016 حيث وصلت 45.6 مليار دولار بعدما كانت 22 مليار دولار خلال 2015. [7]

ولقد زادت حدة الصراع بينهما بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم جمركية جديدة على واردات السلع الصينية وقيام الأخيرة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية وهذا خلال 2018 والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[6] QNB، طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في افريقيا، 2018/11/18، https://applications.qnb.com.qa/cs/Satellite?c=QNBNews_C&cid، التصفح في 2019/09/25

[7] نور علوان، حلم الهيمنة الصيني على سوق جنوب شرق آسيا يقترب من التحقق، 06/يونيو/2018، http://www.noonpost.com/content/23609، التصفح في 2019/08/10،

جدول رقم (01):

تطور الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال 2018 و 2019

البيـــــــــان / السنوات	2018 تعريفة 10%		2019 تعريفة 25%
تعريفات صينية	جويلية	34 مليار دولار	ماي 60 مليار دولار
	أوت	16 مليار دولار	
	سبتمبر	60 مليار دولار	
تعريفـــــــات أمريكية	جويلية	34 مليار دولار	ماي 200 مليار دولار
	أوت	16 مليار دولار	
	سبتمبر	200 مليار دولار	

المصدر: http://www.bbc.com/arabic/business-48334999

ثانيا: الصراع العربي الايراني

بدأ هذا الصراع منذ قيام الدولة الإيرانية بعد نجاح ثورة الخميني 1979 حيث ظل العرب يصارعون من أجل التصدي للتمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط والحرب الإيرانية العراقية التي مولتها الدول العربية 1980-1988 أولى خطوات التصدي لها لما تهدده هذه الدولة

لمصالح الدول العربية، لكن بسقوط الحكومة العراقية في سنة 2003 بعد الغزو الأمريكي زاد التمدد الإيراني وزاد التهديد الإيراني في المنطقة، وبدلا من أن تعتمد هذه الدول على إمكانياتها الذاتية لمواجهة هذا التهديد وضعت يدها في يد بأمريكا وحلفائها حيث أصبحت هذه الدول رهينة في يدها تستخدم هذا التهديد كذريعة للحصول على مزيد من الامتيازات والتنازلات في المنطقة. [8]

المطلب الثالث: نماذج لبعض الأزمات العربية في العصر الحالي

بعد أن برزت على الساحة الدولية أزمات سياسية كانت لها الآثار السلبية على العلاقات الدولية وعلى التجارة العالمية ظهرت هناك عدة أزمات على الساحة العربية كانت لها تأثير على المنطقة وعلى شعوب تلك الدول ومن بين تلك الأزمات التي ظهرت على الساحة العربية ما يلي:

أولا: الأزمة السورية

تعود جذور هذه الأزمة إلى سنة 2011 عند خروج الشعب السوري ومطالبته بالحصول على الحرية المدنية، وإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد حيث قوبل هذا الطلب بالدبابة، وهو ما أشعل فتيل الحرب الطائفية بقيادة كل من إيران وبعض الدول العربية وسمح للدول الغربية على غرار كل من روسيا وأمريكا وتركيا بالتدخل في شأن هذا البلد الذي أصبح لا يملك قراره ولا سيادته وأصبح المواطن السوري رهينة لقرارات هذه الدول وسياساتهم دون أن ننسى الوضعية الاجتماعية الصعبة من فقر ونزوح سواء إلى المناطق الآمنة داخل حدود سوريا أو كلاجئ لدى الدول المجاورة والوضعية الاقتصادية من تراجع معدل النمو في الناتج المحلي وتزايد معدلات البطالة وهروب رؤوس الأموال للخارج إلى غير ذلك فسوريا تشهد دمار لا مثيل له. [9]

ثانيا: الأزمة الليبية

لا تختلف الأزمة الليبية عن الأزمة السورية إلا في اسم البلد فقط فخروج الشعب الليبي سنة 2011 للمطالبة بالحصول على الحرية المدنية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومقابلة هذه المطالب بالعنف، أدى إلى إشعال الحرب الأهلية داخل البلد ما سمح بتدخل بعض الدول

[8] عبد الحليم أبة غزالة، الحرب العراقية الايرانية، مكتبة المصطفى،1994،ص: 59.

[9] زكي محشي، خالد أبو اسماعيل، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص:13.

العربية والغربية في الشأن الليبي لخدمة مصالحها في هذه الدولة التي أصبح فيها المواطن الليبي غريب عنها جراء الصراع القائم بين الميليشيات المدعمة من طرف هذه الدول والحكومة المؤقتة المعترف بها دوليا.[10]

المطلب الرابع: الصراعات السياسية وتأثيرها على الأمن الغذائي

وفق ما جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة فإن الأمن الغذائي هو " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" [11]والذي يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الدولة لاكتفائها الذاتي والذي يعرف هذا الأخير هو الاعتماد على الموارد المحلية في إنتاج السلع بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

تؤثر الصراعات في الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة توافر الأغذية والوصول إليها واستقرارها واستخدامها، والصراعات والتي تتحول في كثير من الأحيان إلى حروب تدمر الأخضر واليابس حيث يصعب على سكان تلك الدولة أو بعض من مناطقها الوصول إلى الغذاء ولذلك وضعت منظمة الأغذية والزراعة مبادئ عمل لتحسين الوضع الغذائي في ظل هذه الأزمات:

– معالجة التجليات الحرجة وبناء القدرة على الصمود وذلك بالنهوض ببرامج إنسانية وإنمائية متماسكة والتي تساعد على تلبية الاحتياجات الحادة من أجل التخفيف من المعاناة وإنقاذ حياة البشر؛

– العمل على الوصول إلى السكان المتضررين من خلال إتباع مبدأ الحياد وعدم الانحياز لطرف على طرف؛

– حماية المتضررين من هذه الأزمات وفق مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

المبحث الثاني: أوضاع الأمن الغذائي العربي

شهدت أوضاع الأمن الغذائي تحسنا خلال السنوات الأخيرة وذلك لتزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي في برامج الحكومات وتنفيذ برنامج الأمن الغذائي الذي أطلقته الدول العربية في اجتماع الكويت

[10] كريستوفرسشيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي، معهد أبحاث الأمن القومي RAND، كاليفورنيا،2014، ص:02.

[11] لجنة الأمن الغذائي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2017، ص:08.

لسنة 2009 إلى جانب استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين 2005–2025 الموافق عليها في قمة الرياض 2007 وفيما يلي أهم ما تحقق من الكميات المتاحة للغذاء من الإنتاج:

المطلب الأول: أوضاع انتاج المنتجات النباتية والحيوانية

لا يزال إنتاج الحبوب في الوطن العربي بعيدا عن تحقيق متطلبات السوق بالرغم من الجهود المبذولة ففي سنة 2015 وبالرغم من الزيادة الملحوظة في الإنتاج والذي بلغ 58.4 مليون طن مقارنة بسنة 2014 التي بلغ فيها 54.9 مليون طن إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي ما زالت ضعيفة بالرغم من الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها الدول العربية، ففي جانب إنتاج القمح وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي 46.1% في حين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للشعير 29.1 والزيوت النباتية 38.8 %وبالتالي فإن النسبة المتبقية من الاحتياجات الغذائية تقوم الدول العربية بتغطيتها عن طريق الواردات التي بلغت كميتها خلال سنة 2015 حوالي 72.3 مليون طن أي بنسبة 55.31%. [12]

وكما قيل على إنتاج الحبوب يمكن قوله على البقوليات التي لا تزال الدول العربية لم تحقق اكتفاء ذاتي في إنتاجها حيث بلغت نسبتها 57.7%وبالتالي فإن المتبقي تقوم باستيراده من الخارج أي ما نسبته 42.3%.

أما إنتاج الخضر والفواكه فإن الدول العربية استطاعت أن تلبي احتياجات السوق من الإنتاج المحلي حيث تعدت نسبة الاكتفاء الذاتي 100% حيث بلغت نسبة الاكتفاء الغذائي في إنتاج الخضر 105.6%والفواكه 102.5%[13]

أما فيما يتعلق إنتاج اللحوم فإن الدول العربية استطاعت أن ترفع من إنتاجها وتحقق مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي حيث بلغت نسبته 80.00% ذلك يعود لتحسن الإنتاجية التي كانت هدفا للدول العربية ، ويرتفع معدل الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحوم الحمراء عن اللحوم البيضاء حيث بلغت النسبة 87.2% و 73.5%على التوالي.[14]

لكن الملاحظ على واردات الدول العربية من الحيوانات الحية لا يزال في ارتفاع بالرغم من انخفاضها في سنة 2015 وهو ما يعني بأن الدول العربية لم تستطع النجاح في تكثير الحيوانات

[12] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، الخرطوم، ص:02.
[13] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص:15.
[14] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 17.

في بلدانها رغم الجهود التي تبذلها وبالتالي فإنها تعتمد على استيراد الحيوانات وتربيتها ثم ذبحها وهو ما يجعلها في تبعية دائمة للدول الأجنبية، والإحصائيات تثبت ذلك حيث بلغ عدد الحيوانات الحية المستوردة من البقر حوالي 1162.13 ألف رأس سنة 2015 بانخفاض قدر ب 199.02 ألف رأس عن سنة 2014 التي بلغت فيها الواردات 1361.15 ألف رأس، أما الأغنام والماعز فقد بلغت سنة 2015 حوالي 16182.62 ألف رأس بانخفاض عن سنة 2014 التي بلغت فيها الكمية 16235.90 ألف رأس، وتشمل هذا الحيوانات الموجهة للتربية والذبح والتهجين.[15]

المطلب الثاني: تطور المخزون الاستراتيجي من بعض السلع الغذائية

تعكس وضعية المخزون أوضاع المعروض من السلع الغذائية لمجابهة الطلب على هذه السلع في الدول العربية، وترتبط وضعية المخزون بالتغيرات الموسمية في إنتاج السلع.

وحسب ما حققته الدول العربية من تغيرات فإنها شهدت في سنة 2015 انخفاض في المخزون الاستراتيجي مقارنة بسنة 2014 ويرجع هذا الانخفاض في كمية المخزون إلى تراجع إنتاج مادة القمح في دولة السودان والتي بلغ فيها المخزون سنة 2015 حوالي 260.63 ألف طن أما في سنة 2014 فلقد بلغ حوالي 551.79 ألف طن والجدول التالي يوضح وضعية المخزون الاستراتيجي لبعض السلع الزراعية في الدول العربية:

جدول رقم (02):

تطور المخزون الاستراتيجي لبعض السلع الغذائية

البيان	2014	2015
القمح	1549.06	1310.45
الأرز	252.61	266.35
الشعير	154.6	206.8
الذرة الرفيعة	86.53	88.76
الزيوت النباتية	799.61	823.60
السكر	275.8	323.10

[15] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم، ص ص:177،178.

الإجمالي	3118.21	3019.06

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية في الوطن العربي

قدرت قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي ب33.5 مليار دولار مسجلة انخفاض عن السنة التي سبقتها نتيجة انخفاض الأسعار في بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية حيث وصلت قيمة الفجوة في سنة 2014 ما قدر بحوالي 34.2 مليار دولار، ورغم الانخفاض إلا أن الفجوة تبقى مرتفعة وتشكل عبء على الدول العربية خاصة في ظل الظروف التي تعيشها الدول العربية سواء النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط أو الدول العربية غير النفطية التي تعيش أزمات داخلية، وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث قيمة الفجوة بقيمة 23.2%من قيمة الفجوة أي بقيمة 7.77 مليار دولار في سنة 2015 .[16]

المبحث الثالث: الوضعية الغذائية في دولة اليمن

برزت الأزمة اليمنية خلال سنة 2011 خلال أحداث ما يسمى بالربيع العربي حين طالب الشعب بإسقاط نظام الرئيس الراحل عبد الله بن صالح نتيجة للأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن من فقر وتدني مستوى المعيشة، وبروز مطالب للانفصال من طرف سكان الجنوب وفي إطار إيجاد حل للأزمة هذه تدخلت الدول الخليجية من خلال طرح مبادرة لانتقال السلطة وعزل عبد الله بن صالح الذي وافق على المبادرة من خلال التوقيع على وثيقة الانتقال السياسي في الرياض سنة 2011،[17] ورغم هذه الجهود التي تمت برعاية الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة إلا أن الوضع زاد تأزما في اليمن وذلك لاختراق هذه الدول السيادة اليمنية من خلال إطلاق حملة عسكرية على اليمن بحجة محاربة الحوثيين ذو التوجه الشيعي الذين سيطروا على العاصمة صنعاء بالتحالف مع عبد الله بن صالح المعزول والتي سميت بعاصفة الحزم ليصبح الصراع طائفيا تتدخل فيه بعض الدول لحماية مصالحها.

ومع مرور الوقت زادت معاناة الشعب اليمني الذي لم يجد حل لأزمته داخليا ولا دوليا وأصبح رهينة لأطماع الدول العربية التي تخدم مصالح كل من بريطانيا وأمريكا في المنطقة وأطماع دولة

[16] المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[17] محمد فوزي حسين، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص:131.

إيران، فالكل يسعى حسب بعض الخبراء إلى السيطرة إلى مضيق باب المندب بحكم موقعه الجغرافي والأهمية التجارية والاقتصادية.

والتقارير الإعلامية من طرف هذه الدول والصحافة الدولية لم نراها تتناول حال الوضعية الغذائية في اليمن ولا المواطنين سواء العرب أو الأجانب على علم بما يحدث لليمنيين ولذلك تولينا مهمة البحث عن الوضع الغذائي في اليمن وفيما يلي عرض للوضعية قبل الأزمة وبعد الأزمة:

المطلب الأول: الوضعية الغذائية في اليمن قبل الأزمة السياسية

شهد القطاع الزراعي في اليمن قبل 2011 أي قبل اندلاع الصراع الداخلي الذي تحول لحرب أهلية مستوى متدني في الإنتاج النباتي حيث قدر إنتاج الحبوب خلال 2009 حوالي 674.54 ألف طن استحوذ فيه إنتاج الذرة الرفيعة والدخن على النسبة الأكبر 55.34% حيث بلغ الإنتاج حوالي 373.03 ألف طن يليه إنتاج القمح بنسبة 32.95% وبكمية بلغت حوالي 222.13 ألف طن والباقي يتوزع بين إنتاج الشعير والذرة الشامية والأرز.

أما فيما يخص الواردات فيما يخص الحبوب فتعتبر مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالإنتاج المحلي والتي وصل فيها 3763.80 ألف طن ما يعني بأن 84.81% من احتياجات السكان تلبى عن طريق الاستيراد ويأتي القمح في المرتبة الأولى بنسبة 74.31% من نسبة الواردات بكمية 2796.95 ألف طن تليه الذرة الشامية بنسبة 13.30% بكمية قدرت بحوالي 500.61 ألف طن ثم الأرز بنسبة 10.77% بكمية قدرت ب 405.73 ألف طن، أما من ناحية القيمة فلقد بلغت حوالي مليار و 150 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق البقوليات فإن اليمن حقق إنتاج 80.14 ألف طن سنة 2009 بزراعة مساحة قدرت 41.29 ألف هكتار، وواردات لتغطية العجز بكمية 50.86 ألف طن أي ما نسبته 38.82% من احتياجات السكان من البقوليات.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فلقد بلغ عدد الأبقار حوالي 1552 ألف رأس في حين بلغ عدد الأغنام حوالي 9087 ألف رأس أما الماعز فلقد حققت اليمن إنتاج قدره 8883 ألف رأس، أما إنتاج اللحوم الحمراء فلقد بلغ حوالي 94.81 ألف طن واللحوم البيضاء حوالي 139.60 ألف طن وهذا خلال سنة 2009.

واردات اليمن من الأبقار بلغت حوالي 123.56 ألف رأس وبالتالي فإن اليمن يعتمد على تكثير الأبقار داخل اليمن بدل الاعتماد على الواردات، وكما قيل عن الأبقار يمكن قوله على الأغنام والماعز التي بلغ الكمية 896.81 ألف رأس مجتمعة.

وواردات اللحوم الحمراء تكاد تكون منعدمة حيث بلغت 9.27 ألف طن وهي تمثل ما نسبته 08.90% من احتياجات المواطنين وهو ما يعني بأن اليمن يعتبر مجتمع رعوي يلبي احتياجاته من اللحوم الحمراء بالاعتماد على الإنتاج المحلي، أما اللحوم البيضاء فإن اليمن يلبي 43.50%من احتياجاته الغذائية عن طريق الاستيراد.

لقد أثبتت التقارير الدولية بأن 31.5%من سكان اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سنة 2010 أي 6.8 مليون يمني ومن بين هذا العدد 11.8% يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد،

وأن أشد الأسر فقرا تستهلك 30% و 35% من دخلها على الغذاء حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي 40% من عدد السكان. [18]

المطلب الثاني: الوضعية الغذائية في اليمن بعد الأزمة السياسية الداخلية

خلال الأزمة السياسية التي لا تزال مستمرة في اليمن يعيش فيها المواطن عدة صعوبات وتحديات تهدد استمرار حياته من بينها ثبات إنتاج الحبوب والمساحة المزروعة خلال السنوات 2013 2014 2015 حيث بلغت المساحة 857.02 ألف هكتار والإنتاج حوالي 863.94 ألف طن مع ارتفاع وارداتها منها حيث بلغت في سنتي 2013 و 2014 حوالي 4098.96 ألف طن لتنخفض في سنة 2015 إلى حوالي 3871.23 ألف طن.

وكما قيل على إنتاج الحبوب يمكن قوله على البقوليات فلقد عرف ثباتا خلال الثلاث سنوات 2013 2014 2015 حيث بلغ حوالي 95.77 ألف طن مع ثبات المساحة المزروعة التي بلغت حوالي 48.01 ألف هكتار. [19]

[18] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2010، الخرطوم، ص ص:49،98،133،142،177،178،37.

[19] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49،37.

أما فيما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء فلقد حافظ اليمن على إنتاجه المرتفع رغم تراجعه قليلا في السنوات 2014 فلقد بلغ حوالي 99.97 ألف طن خلال سنة 2013 أما في 2014 و 2015 فلقد بلغ حوالي 99.24 ألف طن و 99.32 ألف طن على التوالي، كما سجل زيادة في عدد الحيوانات خلال سنة 2015 سواء الأبقار والأغنام والماعز عما سجلته خلال السنوات التي سبقت الأزمة حيث بلغ عدد الأبقار حوالي 1699.00 ألف رأس محلية لا تشمل الأجنبية أما الأغنام فلقد بلغ العدد حوالي 9688 ألف رأس والماعز بلغ عددها حوالي 9380 ألف رأس، أما اللحوم البيضاء فلقد تراجع الإنتاج على السنوات التي سبقت الأزمة حيث بلغ حوالي 132 ألف طن.

أما واردات اللحوم الحمراء فلقد شهدت تراجعا خلال سنة 2015 حيث وصلت إلى 4.96 ألف طن مع تسجيل ارتفاع في استيراد الأبقار الحية حيث وصلت إلى 381 ألف رأس وتراجع في واردات الأغنام والماعز حيث بلغ العدد حوالي 210 ألف رأس. [20]

أما عن الوضعية الغذائية بعد الأزمة السياسية فإن اليمن يمر بأزمة إنسانية متدهورة ارتفع فيها عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حيث وصلت النسبة تقريبا 45% من عدد السكان أي تقريبا 10.7 مليون شخص وارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 22% من عدد السكان أي حوالي 5.23 مليون شخص، أما الأطفال دون سن الخامسة المصابون بالهزال بلغ عددهم 13% من عدد الأطفال، والأطفال دون سن الخامسة المعانون من التقزم حوالي 47% من عدد الأطفال، والدخل الذي ينفق على الطعام بلغ حوالي 50% من الإنفاق وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أي العيش بأقل من 2 دولار وصلت إلى 45% من عدد السكان أي حوالي 10.7 مليون شخص وهذا حسب إحصائيات لجنة الأمن الغذائي. [21]

[20] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100،179.

[21] برنامج الأغذية العالمي، حقائق وأرقام عن اليمن، 2013، ص:02.

أصبح اليمن رهين للمساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة في إطار تنفيذ برنامج الأغذية العالمي والتي خصصت لها ميزانية قدرت ب 249 مليون دولار والتي تستهدف 5 ملايين شخص وهذا في سنة 2013 وفي سنة 2016 زادت معاناة السكان وزاد معها حالات انعدام الأمن الغذائي حيث وصل عدد السكان الذين هم بحاجة للمساعدة الغذائية إلى 18.8 مليون شخص لكن الذين تحصلوا على المساعدة لم يتعدوا 7.3 مليون شخص في إطار برنامج التغذية العالمي والتي خصصت لها ميزانية قدرت ب 372.3 مليون دولار. [22]

اليمن المدمر اقتصاديا لم يعد يملك الاستقلالية في تنفيذ برامجه وسياساته التي تساهم في تنمية قطاعه الزراعي ولا حتى التحكم في قطاعاته وخير دليل ذلك غلق موانئها من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في 06 نوفمبر 2017 والذي أثر فيما بعد على ارتفاع الأسعار في السوق. [23]

الخاتمة:

وفي الأخير بعد دراسة الوضعية الغذائية في الوطن العربي في ظل الأزمات السياسية حالة اليمن تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا تزال الدول العربية تحقق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد بالنسبة للسلع الأساسية الحبوب؛
- ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء في الدول العربية رغم الإمكانات والموارد التي تتوفر عليه الدول العربية؛
- انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلع الأساسية في الدول العربية؛
- الأزمة السياسية في اليمن أثرت على الوضعية الغذائية رغم الجهود المبذولة من طرف بعض المنظمات الدولية لمواجهة هذه الأزمة؛
- زيادة عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر في اليمن؛
- التدخل العربي والدولي في اليمن أثر على الوضعية الغذائية في اليمن من خلال التأثير على ارتفاع أسعار السلع الغذائية؛

[22] برنامج الأغذية العالمي، حقائق وأرقام عن اليمن، مرجع سبق ذكره، ص:01.

[23] برنامج الأغذية العالمي، التقدم نحو القضاء على الجوع، التقرير السنوي، 2016، ص:10.

- عدم وجود إرادة سياسية عربية ودولية لإيجاد حل للأزمة اليمنية ولتحسين الوضعية الغذائية؛

التوصيات:

1 – بناء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة تم صياغة عدة توصيات يمكن أن تفيد في تحسين الوضعية الغذائية في اليمن:

2 – الابتعاد عن الحلول العربية والدولية التي لا تحترم السيادة اليمنية؛

3 – العمل على إيجاد الحلول السياسية بين الأطراف اليمنية فيما بينها بما يكفل الأمن والاستقرار للبلد و يساعد على النهوض بالاقتصاد اليمني؛

4 – إقامة مناطق زراعية آمنة لضمان استمرارية توفير الغذاء للسكان المتضررين؛

5 – تقديم مزيد من المساعدات الغذائية للشعب اليمني من طرف الدول الإسلامية التي لا تسعى لخدمة مصالحها على حساب الشعب اليمني؛

6 – فتح باب الاستثمار في القطاع الفلاحي للشركات الأجنبية التي ترى الحكومة اليمنية بأنها تساهم في تحسين الوضعية الغذائية وتحترم السيادة الوطنية؛

7 – في حال لم يسوى الخلاف الداخلي بين الأطراف اليمنية المتصارعة فيما بينها دون تدخل قوى أجنبية سواء عربية أو غير ذلك فإن الوضعية الغذائية لن تتحسن والحلول التي تضعها الحكومة أو المنظمات الدولية المهتمة بالأمن الغذائي أو الخبراء سيكون مآلها الفشل وستزيد الوضعية تأزما، فالحل في يد الإخوة اليمنيين فيما بينهم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- علي هلهول الرويلي، إدارة الأزمات إستراتيجية المواجهة، جامعة نايف، السعودية؛

2- هلال، محمد عبد الغني: " مهارات إدارة الأزمات "، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ، 2004م؛

3- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، كتب عربية؛

4- زكي محشي، خالد أبو اسماعيل، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات،2013؛

5- كريستوفرشيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي، معهد أبحاث الأمن القومي RAND، كاليفورنيا،2014،

6- لجنة الأمن الغذائي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2017؛

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015، الخرطوم؛

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم؛

9- برنامج الأغذية العالمي، حقائق وأرقام عن اليمن، 2013،

10- برنامج الأغذية العالمي، التقدم نحو القضاء على الجوع، التقرير السنوي،2016

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- أميمة علي طه، العلاقات الصينية-الأمريكية، مذكرة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2002.

ثالثا: المقالات

1- محمد فوزي حسين، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017

رابعا: المواقع الالكترونية

1-QNB،طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا، 2018/11/18،
https://applications.qnb.com.qa/cs/Satellite?c=QNBNews_C&cid

2-نور علوان، حلم الهيمنة الصيني على سوق جنوب شرق آسيا يقترب من التحقق، 06/يونيو/2018،
http://www.noonpost.com/content/23609